الرئيس يضع النقاط على الحروف

محمد الزبيدي

□ .... في خطابه الذي ألقاه في مواطني محافظة إب وغيرهم في جماهير شعبنا أكد الأخ/ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية إحاطته بمجريات الساحة اليمنية جيدها ورديئها وصحيحها وفاسدها وكاد أن يوضح لمخاطبيه أسماء المترفين الذي يزجون بمجتمعهم في أتون الحسرة والحيرة والندامة وكذا العابثين.. فقد عرّى ممارساتهم أن بالنسبة لأعراسهم وأفراحهم وولائمهم، أو فيما يتعلق بآخر الموديلات من سياراتهم الى غير ذلك.. أي أنه قد تناول الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية وهو ما يعني أن الرئيس القائد يدرك كل صغيرة وكبيرة وكل شاردة وواردة وحتى الذي يقصدونه بالعقير فإنه يفهم أن البعض - ولا نقول الكل - يستأجرون الثور ببضع مئات من القصابين، .

واذا كان قد أشار فخامته الى أنه يجب على هؤلاء الذهاب الى النيابة والقضاء وفي هذا ما فيه من ثقة الرئيس/ القائد بمؤسسات الدولة واعتقاده بأن الكل يعمل لله ولوجه الحق والحقيقة مع أن الذين يقصدون بوابة دار الرئاسة بالعقائر انما يذهبون فزعين من العاملين في مثل هذه المؤسسات، لاسيما أجهزة القضاء، ففي هذه الأجهزة التي يفترض أن تكون ملجأ للمظلوم يأتي الظلم منها وفي كلمته في الدورة التدريبية للخطباء وأئمة المساجد طلب منهم فخامته أن يفضحوا الفساد والفاسدين، ولكن بأدلة وبراهين، ومن المعتقد أن مثل هذا يشمل الصحافة والصحافيين، أي أن من حق من يملك الدليل على صدق ما يقوله أن يكتب وينشر مادام يملك الدليل الذي لا يرقى اليه الشك بحيث أنه اذا وضع أمام المساءلة أمكنه تقديم الدليل وهذا هو فحوى الرسالة الصحافية لكن السؤال الذي يطرح نفسه: ماذا عمن تشمله الحصانة فهل تحول هذه دون التناول المنبري أو الصحفي أم أنه لا حصانة لفاسد ثبت فساده بالأدلة المقنعة، لاسيما اذا كان في موقع يفترض فيه العدل وينزع اليه المظلوم ويستجير فيه وبه صاحب الحق الضعيف من خصمه القوي مادياً واجتماعياً ولو انكشف الغطاء لأدرك فخامة الأخ/ الرئيس أن هناك من لا يقدرون معطيات الدولة وقد أعطتهم ما لم يكونوا يحلمون به وقد نملك الأدلة على بعض هؤلاء الذين يتنكبون عن طريق الحق والعدل جهاراً نهاراً دون رادع من ضمير ولهذا فإنه يعذر الذين يتوجهون الى فخامته بالعقاير التماساً لنفحة عدل ورفع مظلمة نزلت بهم فلا يجدون في أنفسهم حرجاً من أن يقصدوا فخامته، باعتباره المسئول الأول والمرجع الأخير، وعلى كل حال فقد كان مضمون الخطابين اللذين ألقاهما الأخ/ الرئيس القائد في كل من إب ودورة خطباء وأئمة المساجد صالحين لأن يكونا وثيقتين عمليتين مستوفيتين لأغراض ومجالات الحياة صالحتين للعمل ولو تم تطبيقهما بأمانة فإن كثيراً من السلبيات التي نشكو منها سوف تختفي، وقد أفاض فخامته في مقارعة التطرف وحث على مقاومته أياً كان نوعه لأنه يتنافى ومفاهيم الوحدة الوطنية، والوحدة الوطنية هي المكسب الذي يجب على كل مواطن أن يعض عليها بالنواجذ لا لأنها تتوائم مع نصوص القرآن وأحكامه وحسب، وانما لأنها الضمان الأكيد للسلام الاجتماعي وحسبنا قول الله تعالى: (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا)، و: (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم) صدق الله تعالى. على أن هذا لا يعني السكوت على الأخطاء والسلبيات والمتسببين فيها، شريطة أن يكون الهدف خالياً من الأغراض والأهواء وأن تكون لدى من يحاول الاصلاح ما يمكن أن يعتبره أدلة اليقين وذلك لأن التناول شهادة والرسول عليه الصلاة والسلام يقول: (على مثلها - يعني الشمس - وإلا فدع) والامام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه يقول: (أما أنه لم يكن بين الحق والباطل إلا أربع أصابع ووضع أصابعه الأربع بين أذنه وعينه قائلاً: فالحق أن تقول رأيت، والباطل أن تقول سمعت).

ولاشك أن كل ما يقال أحياناً يتهاون به الكثير مع أن معظم ما يقال ليس صحيحاً وفيما يتعلق بالتطرف يمكن القول بأن تعدد الثقافات هو المسئول عن مثل هذه الظواهر والتطرف ليس له مكان ولا تسلم منه أمة من الأمم، ولكنه يتفاوت فقط شدة ولينا ولا نريد لشعبنا أي نوع من هذا والجملة فإن خطاب الرئيس/ القائد في إب وكلمته في خطباء وأئمة المساجد يجب أن يدرسا وتحول مضامينها الى قوانين قابلة للتطبيق لأن فخامته وضع بهما النقاط على الحروف.

مؤتمر الاصطفاف الكبير

علي الشرجي

□ .. ليوم ٢٤ أغسطس دلالته الجميلة في تحقيق التحولات النوعية لليمن الجديد.

تحولات شتى في مضمار البناء الوطني الخلاق وضع مداميكها الأولى الرئيس/ علي عبدالله صالح يوم جاءت دعوته إلى إقامة ذلك الاصطفاف الوطني الكبير بتأسيس (المؤتمر الشعبي العام) في أروع تظاهرة ديمقراطية خلاّقة تستمد ألقها وديمومتها أولاً وأخيراً من الولاء الوطني كمبدأ شريف (لا ينسجم بأي حال من الأحوال مع التبعية أياً كان شكلها ونوعها)..

فالديمقراطية كان الميلاد .. وبالاصطفاف الوطني كان صواب الرؤية وصدق القراءة لمتغيرات الأحداث في العصر الراهن.

الديمقراطية للديمقراطيين .. حقيقة أكدها المؤتمر الشعبي العام في أكثر من مناسبة .. إيماناً منه بمنطق الحوار، وحرصه على تطويرها وتجذيرها ينعكس في صور شتى من تعاملاته مع معطيات هذا الخيار .. إذ أن الديمقراطية في برامجه وممارساته تعني القبول بالآخر كوجود وكرأي وسواء توافق هذا الرأي مع سياسته أو اختلف معها.

لقد ظل الوطن في مفهومه ساحة كبيرة تتسع للجميع وعليه يظل الخلاف في الرأي حقاً يكفله الدستور ويصونه النظام.

ولذلك مثّل قيام المؤتمر الشعبي العام في ٢٤ أغسطس ١٩٨٢م ذروة الحراك السياسي وطموحات الشعب اليمني منذ ثلاثينيات القرن الماضي وحتى يومنا هذا .. انطلاقاً من تمسكه بأهداف الثورة اليمنية، ومن شعوره بالانتماء إلى وحدة اجتماعية متماسكة متميزة بالعقيدة الإسلامية تتحقق فيها الممارسات الديمقراطية البناءة والحياة الحرة الكريمة.

حيث جاء نص: (الولاء الوطني مبدأ شريف لاينسجم بأي حال من الأحوال مع التبعية أياً كان شكلها أو نوعها) بمثابة إنذار لجميع الحركات العلنية والسرية في عموم أرجاء الوطن بأن نظرياتها الفكرية وممارساتها العملية وارتباطاتها الخارجية لاتنسجم مع الولاء الوطني بأي حال من الأحوال، وما زال ذلك الإنذار قائماً حتى اليوم.

نتمنى أن تتكرر هذه التجربة أو يستفيد الجميع منها نحو بناء الدولة اليمنية الحديثة بناءً سليماً شاملاً يجعلها قادرة على تحقيق السعادة، والرفاهية، والحرية للإنسان.

فمن الثابت أن شمولية البناء للدولة ترتكز أولاً على شمولية الممارسة، والمشاركة الديمقراطية على كل المستويات وفي مختلف المجالات من أجل وطن يزدهر بالثقة .. بالديمقراطية .. بإرادة الجماهير .. يتجلى حبه في اصطفاف كافة أبنائه.

المؤتمر الشعبي العام .. نسيج جميل حاكته ضرورات الواقع اليمني، ومازال ملجأ لكل من ينشد الاعتدال والوسطية في الفكر والعمل..

أتمنى له المحافظة على هذه الانطباعات والمشاعر الصادقة.

إصلاح القوانين والأنظمة الطريق لمحاربة الفساد

أحمد محمد الحربي

■.. الفساد مهما تنوعت مظاهره، وصوره، يصعب استئصاله سريعاً في أي مجتمع، لأنه يحطم كل القواعد، والنظم، والقوانين، وينتهك كل القيم والأعراف والتقاليد التي يتعامل بها أفراد المجتمع.

واذا كان من الصعب استئصاله، فبالمقابل يمكن ضبط سلوكه لمنعه أو الحد منه، والسؤال: أي طريق يمكن اتباعها لضبط السلوك الفاسد والحد من انتشاره في المجتمع؟ بعض المهتمين بمحاربة الفساد، يعتبرون أن طريق الدعوة لحث الناس ومطالبتهم بزيادة الاهتمام بمصالحهم الذاتية، أو بالتقليل من الاهتمام بتلك المصالح وقبولهم بالتضحية لأجل محاربة الفساد.. طريق غير مجد، ذلك إن حث الناس للتقليل من الاهتمام بمصالحهم الذاتية أو الاكثار من الاهتمام بها لمحاربة الفساد، هو طريق غير مجد إلا اذا ارتبطت الدعوة اياها، بإظهار المزايا والعيوب لكل جوانب هذه الدعوة، والفائدة من اتباعها لمحاربة الفساد، وذلك أمر مرهون بمستوى معين من الثقافة في المجتمع.. فالكثير من الناس لا يرغبون بالتضحية بأي جزء من أجزاء مصالحهم الذاتية والبعض منهم يتباهى بعائد السلوك الفاسد الذي يمارسه، وحيثما تسود ثقافة الفساد، لا تصلح أي دعوة لحث الناس للتقليل من مصالحهم من أجل محاربته، بل يجب الأخذ بطرق أكثر قدرة وفاعية للحد من الفساد، والبداية بالتركيز والاهتمام بضبط سلوكه، وضبط السلوك الفاسد لا يتأتى عن طريق الاصلاح النظمي - اصلاح النظم - والقانوني، ولأننا نعلم أن الفساد مرتبط أصلاً بميزان المكاسب والخسائر الى درجة كبيرة ومحاربته تصبح ممكنة عن طريق اصلاح النظم والقوانين، وذلك بإنشاء أجهزة ونظم للمتابعة والتفتيش والعقاب، ولا يعد هذا ابتكاراً أو جديداً في عالم اليوم.. فقد نشأت نظم للتفتيش والعقاب في كل العصور، مع وجود قوانين لمحاربة الفساد.. ووجود منظومة متكاملة من القوانين الواضحة والمحددة للقواعد الناظمة لسير الأعمال والتعاملات والضابطة والمحددة لنوعية العلاقات وكيفية التعامل مع تلك القوانين، والحالات التي تعتبر فساداً في الأعمال والأنشطة غير المشروعة، مع وجود أجهزة وقائمين على تنفيذ القواعد القانونية والنظامية بصورة صارمة، وذلك لتحقيق هدفين في آن واحد الهدف الأول: توسيع قاعدة العمل المناهضة للفساد والهدف الثاني: إحداث تغيّر في أنماط السلوك الفاسد لدى الناس لغير صالح الفساد.

والقول بأن طريق الاصلاح النظمي والقانوني لمحاربة الفساد، واحدة من الطرق الفعالة نحو توسيع الأيادي النظيفة.. مرده الى أن كثيراً من القواعد المنظمة لادارة شئون المجتمع لا تخلو من منافذ لتشجيع الفساد، وتبرير السلوك الفاسد.. لا باعتبار الفساد سلوكاً يحطم كل القيم والقوانين، بل وجعله يمارس ذلك التحطيم استناداً الى قواعد تبيح له أن يبقى ويتسع.. كيف يحدث ذلك؟! بعض القوانين والأنظمة تعطي لموظفي الدولة والمؤسسات.. الخ، سلطات تقديرية فيها.. تهيء لهم بعض أحكامها.. سلطة محاباة ناس داخل المجتمع.. مثل رجال قطاع الأعمال كالمقاولين الانشائيين ومن في حكمهم، ومستوردي السلع المطلوبة للسوق المحلي، وكذا مصدري المنتجات المحلية، وفتح باب التعويضات لهم، يفتح الباب واسعاً أمام شهية السلوك الفاسد.. ويكسبه غطاءً نظامياً.. يحميه من أي مساءلة.

ولا يتوقف الأمر عند حدود بعض الأنظمة والقواعد القانونية التي تعطي لموظفي الدولة ومؤسساتها، ومصالحها، سلطة محاباة بعضاً من أبناء المجتمع في أعمالهم، وأنشطتهم.. بل هناك قوانين وأنظمة تتضمن قواعد وأحكام تمنح بعض موظفي الدولة، والمؤسسات والمصالح.. امتيازات ذات طابع مالي، ظاهرة محاربة الفساد، وفي عمق التنفيذ توسيع للفساد ليس إلا، لهذا فالقول بالاصلاح النظمي والقانوني يجب أن يطال كل القوانين والأنظمة ويتم اغلاق كل نافذة للفساد، في هذا النشاط أو تلك الأعمال.. وهو وجوب يوسع باب الاصلاح النظمي، والقانوني ليشمل العاملين في كل جهاز وادارة ووحدة.. من حيث وظائف كل واحد.. والأجور الممنوحة لكل وظيفة، ذلك إن التفاوت في الأجور وفي الصلاحيات وفي السلطات: هو تفاوت في السلوك، وفي الأداء وفي النتائج وفي الامتيازات، وعوائد العمل.

إن خضوع الاقتصاد - أي اقتصاد وطني لأي مجتمع - لسيطرة مبالغ فيها من بعض الأجهزة أو الادارات أو حتى الأفراد ماهو إلا غش مقالي لتربة خصبة.. يترعرع فيها الفساد، وتتسع أعماله وأنشطته. وهذا ما تؤكده أحداث ووقائع كثيرة شهدتها عدد كبير من بلدان العالم، وفي الأساس منها بلدان جنوب آسيا وغيرها.. لهذا لابد من جهد يتركز باتجاه الاصلاح النظمي، والقانوني بغية محاربة الفساد، وحتى لو كانت هناك بعض القواعد التنظيمية لادارة الحكم غير ذات فاعلية في مجالات أخرى.

فإن الخسائر الاجتماعية الناجمة عن الفساد تعتبر سبباً كافياً لكي يتجنب المجتمع وجود مثل تلك القواعد المبررة للفساد في القوانين والنظم المعمول بها كي لا يجد الفساد مبرراً للبقاء والاستمرار.

الأطفال في سدّ بني مطر

عبدالله الشهاري

● نزهة إلى سدّ بوعان بني مطر تمنيت لو أنني لم أخضع لإلحاح أولادي بغية القيام بها، فلو كان الانسان يعلم الغيب الذي يستأثر به الله على خلقه لرفضت طلبهم تلك النزهة التي يرى الجيل الثاني والصغير فيها من أولادي متعة لمنظر شلال بوعان عقب الأمطار من عال إلى أدنى في منحدر سحيق فيحدث ارتطامه دوياً مُمتعاً كشلال أوحد على مقربة من العاصمة، والأب لايمكنه إلا أن ينفذ رغبات أولاده الملحة في النزهات الأسبوعية، ضجوا من شوارع غير حافلة بملاعب للأطفال للأسف الشديد، تجنب الآباء والأبناء رؤية مشاهد مؤسفة تدمي القلوب فقد كان مشهد غرق طفل يوم الجمعة الفائت محزناً خاصة وأن الولد انزلق من يد شقيقه بينما كان يجذبه إلى الخلف ولما لم يستطع خشي الأخ أن ينجرف إلى بحيرة عميقة مع أخيه فصرخ عدة صرخات مستغيثاً دون مجيب مع أن المجتمعين حول بحيرة السد خلق كثير، وزلت قدم الغريق جراء نعومة الطين وعمق الجهة التي ظنها أقل عمقاً، ولأن الشقيق هاب مصير شقيقه وقد أعيته وسيلة الإنقاذ انكفأ إلى الخلف مغمياً عليه وهو يصرخ مفجوعاً: أخي أخي ياناس، ولا مجيب أو مغيث، وهوى الأخ الغريق في عمق بحيرة السد دون عودة، ربما بسبب أوحال الطين التي كدستها سيول الأمطار في أسفل بحيرة حولت سيول الأمطار ماءها الصافي من النبع إلى ماء آسن فصار لون الماء بين مغبر ومخضر بسبب مياه كانت قبل انحدار سيول الأمطار مخضرة من الطحالب المؤدية إلى انزلاق من يدوس عليها جاهلاً النتائج، وقد عزت سيدة مسنّة مطرية تكرار الغرق في جمعتين متتاليتين إلى عدم ذبح فدية تواكب إقامة السد تأثراً بتقليد لم يعد قائماً لدى الجيل الحالي، والسبب الرئيسي لنتائج الغرق أن الآباء لم يحولوا دون تصرفات أبنائهم الخاطئة مما يعرض حياة الأبناء للخطر، فيندمون في حين لايجدي الندم، وقد فات أوان الحيطة والتحذير من أسوأ العواقب، بينما لكل جاهل عاقل، وذلك يوحي بعدم حرص بعض الآباء على سلامة الأبناء، أو أن الأبناء يتصرفون بمعزل عن يقظة ذوي أمرهم غير متوقعين مايفاجئهم لدى اقتراف أي مغامرة صبيانية كالتي رأينا للأسف الشديد، وكانت النزهة المرجوة ترويحاً عن نفوس أطفالنا حدثاً مفجعاً يدمي القلوب انقلب حشود المتنزهين على إثره عائدين إلى بيوتهم وقد انقلبت النزهة إلى مأتم محزن سيما وأن المبادرة لإنقاذ الطفل الغريق قبل لفظ أنفاسه يقف دونها منحدر سحيق لاتقفز عبره سوى مياه الشلال، وإذا ما أراد منقذ المبادرة للإنقاذ فلابد أن يلتف على هذا المنحدر مما لايمكنه الوصول إلى الغريق إلا وقد فارق الحياة، في حين لايمكن القفز من شاهق وعر مخيف، وعاد جميع المتنزهين مكلومي القلوب للحادث متمنين لو انصرفوا إلى متنزهات أخرى، فيعودون مسرورين لا محزونين، وحسب شهود عيان لو وضعت الاحتياطات بعد الحادث الذي جرى لطفلة الجمعة قبل الفائتة لكان ذلك من الحزم الدارئ للخطر مرة أخرى، والمسؤولية بداية ونهاية مسؤولية الآباء الذين يتركون أبناءهم يتصرفون على رسل جهالة طفولتهم دون أن ينبهونهم إلى خطورة بعض التصرفات قبل أن يقدموا عليها، خاصة اقتحام البرك والبحيرات المائية دون إلمام بالسباحة، وهذا ماجعل كل أب وأم يشددان الخناق على حركة أبنائهم البعيدين عن بحيرة السد الذي لاشك أن إقامته رافد للمياه الجوفية في محيط العاصمة، مما يخيب تكهنات الجيولوجيين بأن المياه الجوفية لحوض صنعاء معرضة للنفاد وكأن السماء لن تمطر والسيول لن تنحدر، بينما خيرات الله لن تنفد حتى على الفاجر ناهيك بالمؤمن المطيع.

يسروا ولا تعسروا

عبدالقوي منصور المغربي

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا جاءكم من ترضون دينه وخُلقه فزوجوه.. إن لم تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير أو كما قال»..

نعرف من هذا الحديث الشريف أن رسولنا الكريم عليه وعلى آله أفضل الصلاة والتسليم.. يحثنا على التيسير.. وينهينا عن التعسير والمغالاة عند تزويج بناتنا... كما يحثنا أيضاً على إختيار صاحب الدين والخُلُق.. فأين نحن من هذا الحديث!!

لقد جعل بعض الآباء من بناتهم سلعة لمن يدفع أكثر.. ولمن يملك المال الوفير والفلل والعمارات الضخمة... ولمن لديه الاستطاعة على قضاء شهر العسل في التنقل من بلد إلى آخر.. غير مبالين بدينه وأخلاقه.. بل وضاربين بحديث الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم عرض الحائط..

وعلاوة على ذلك فإن بعض الآباء ونتيجة لطمع وجشع نفوسهم يقومون بإكراه بناتهم على الزواج من أشخاص قد يكونون أكبر منهن سناً.. غير مبالين بسعادة بناتهم أو التفكير في أنهن قد يصبحن في يوم من الأيام منحرفات بسبب إكراههن على ذلك الزواج.. وقد يقمن أيضاً بالانحراف لمجرد الانتقام من آبائهن ليتسنى لهن «رد الصاع بصاعين»..

لعل بعض ولاة الأمور يقولون في أنفسهم إذا هم يسروا في زواج بناتهم.. فإن الأزواج قد لايحترمونهن.

وهذا في حد ذاته تفكير غير صحيح.. لأنهم إن زوجوا صاحب الدين والخلق فلن يحدث شيئاً مما يفكرون به..

لأن رسولنا الكريم صلى الله عليه وآله وسلم عندما سأله أحد من الحاضرين عنده قائلاً: بمن أزوج إبنتي؟!

فقال له: «زوجها بمن يتق الله فإن أحبها أكرمها وإن أبغضها لن يظلمها» أو كما قال..

فهلا رحمتم بناتكم- أيها الآباء؟! وهلا زوجتموهن ممن يناسبهن ديناً وأخلاقاً؟! ودعوا تأمين مستقبلهن الذي تبحثون عنه فإنه بيد الله وحده..

أما من يقومون بتزويج أنفسهم من فتيات هن في سن بناتهم أو أصغر.. لمجرد امتلاكهم للمال الذي لم يقدروا على تعريفه..

فعليهم أن يتقوا الله ويراقبوه. وأن يصرفوا تلك المبالغ في مساعدة الشباب وتزويجهم.. وأن يقضوا مابقي لهم من أيام مع زوجاتهم أمهات أبنائهم وأن لايتنكروا لهن لمجرد تقدمهن في السن.. لأنهم قد تقدموا بالسن مثلهن تماماً وكل منهم قد وصل إلى أرذل العمر..

إن من يكثرون الشكوى عن تقدم سن زوجاتهم.. هم أنفسهم من يجهلون سنهم الحقيقي الذي يحاولون إخفائه والتهرب منه بزواجهم بفتيات صغيرات..

إلا أن الأمل كبير في قيام علمائنا الأجلاء بواجبهم التوعوي في هذا الشأن.. وتوضيح الحلال والحرام عبر وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة..

امتثالاً لمشيئته وتنفيذاً لأوامره: فهو سبحانه وتعالى القائل:

«وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين» صدق الله العظيم